

المصدر :	عكاظ		
التاريخ :	27-08-2005	العدد :	14245
الصفحات :	8	المسلسل :	42

محافظ التأمينات الاجتماعية - عكاظ :

قرارات المؤسسة ستقضي على تلاعب الشركات وتدني اجور المواطنين

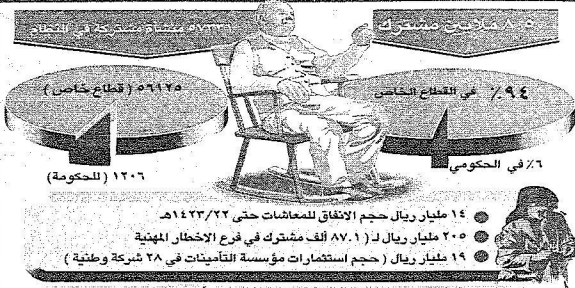
- رفع الحد الأدنى لاجور الشهري الى "١٥٠٠" مع بداية العام
- زيادة معاشات الوثنية الى "١٧٢٥" ريالاً
- اشعرنا الشركات والمؤسسات بتطبيق القرارات الداعمة لسعودة

محمد القاهدي (الرياض)

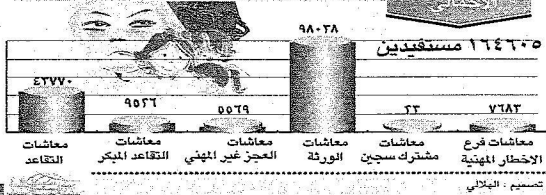
أكد محافظ المؤسسة العامة لتأمينات العمل سليمان الحميد أن قرارات مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الحد الأدنى للمعاشات والعائدات التي تصرف للمواطنين المستفيدين من نظام المؤسسة بنسبة ١٥ ٪ اعتباراً من غرة رمضان ووقع الحد الأدنى لمعاشات الوريثة بنفس النسبة والتاريخ ووقع الحد الأدنى للشهري الخاضع للاشتراك في فرع المعاشات من ١٢٠٠ إلى ١٥٠٠ ريال اعتباراً من أول محرم القادم يأتي تماشياً مع الأمر الملكي الكريم الذي أصدره خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز القاضي بزيادة رواتب موظفي الدولة منشراً إلى أن قرارات مجلس إدارة المؤسسة سيكون له مردود إيجابي في حماية المواطنين العاملين في القطاع الخاص بأجور متدنية.

وأوضح أن هذه القرارات ستقضي على التلاعب الذي تمارسه بعض الشركات في قيامها بتسجيل عمالة سعودية يرواتب متدنية جداً تصل إلى «٤٠٠» ريال بغرض التهرب من دفع اشتراكات التأمينات الاجتماعية مما يسبب ضرراً كبيراً على المواطنين والمستفيدين والذي بدوره ينعكس على آلاف المشتركين واسرهم وسيعمل على دعم السعودية في القطاع الخاص. وأشار الحميد أن تطبيق القرارات سيكون إلزامياً على القطاع الخاص فيما يخص رفع الحد الأدنى إلى «١٥٠٠» ريال بعد أن تم إشعارهم بذلك. * نود في البداية التطبيق على ما تم صدوره من قرارات لمجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات

المستفيدون من نظام التأمينات الاجتماعية



المستفيدون من معاشات التأمينات



تتبع التقويم الميلادي بان يرفع إلى ١٥٠٠ ريال تمثيلاً مع زيادة الحد الأدنى وهي قرارات تأخذ بالأمر الملكي الكريم بدعم ومساعدة ذوي الدخل المحدود والأشخاص الذين مرتباتهم ومعاشاتهم متدنية وهذا سينعكس على كثير من المواطنين اصحاب المعاشات المتدنية وفي نفس الوقت بالنسبة للاجور سيجمي كثيراً من المواطنين الذين يعملون في القطاع الخاص في شركات بأجور متدنية بحيث يبدأ على الأقل الاجر الشهري الخاضع للاشتراك ١٥٠٠ وهذا سيساعده في المستقبل عندما يتقاعد بحيث يحميه حماية كبيرة.

* وهل ترون ان تلك سيقضي على تلاعب بعض الشركات في توظيف سبعين بروتات متدنية؟

الاجتماعية حول رفع الحد الأدنى للمعاشات والعائدات التي تصرف للمواطنين المستفيدين من نظام التأمينات بنسبة ١٥ ٪ ووقع الحد الأدنى لمعاشات الوريثة وكذلك رفع الحد الأدنى للاشتراك في فرع المعاشات من ١٢٠٠ إلى ١٥٠٠ اعتباراً من أول العام القادم؟ * لا شك ان قرارات مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات المتخذة برفع الحد الأدنى لمعاشات المستفيدين بنسبة ١٥ ٪ وكذلك الحد الأدنى لمعاشات الوريثة وكذلك تعديل القرار الذي اتخذ سابقاً وهو ان الاجراء الشهري الخاضع للاشتراك في فرع المعاشات يبدأ من عام ١٤٢٧م بالنسبة للشركات التي تتبع التقويم الهجري وينابر ٢٠٠٦م بالنسبة للشركات التي

بالتطبيع فإن القرارات ستقتضي على هذا التلاعب من بعض الشركات حيث أنها تقوم بتسجيل عمالة سعودية برواتب متدنية جدا بغرض التهريب من دفع اشتراكات التأمينات وهناك مع الأسف شركات تمارس هذا النوع بحيث تسجل العمالة السعودية برواتب «٤٠٠» أو «٥٠٠» ريال ويتضح أن الغرض هو التهريب من دفع الاشتراكات ولا شك أن ذلك فيه ضرر كبير على المواطن والمستفيد كما هو ضرر على المؤسسة كونها تسجل رواتب على صندوق المؤسسة الذي بدوره يعود إلى الألف المشتركين وأسره مما يلحق بهم الضرر.

ومن هنا فإن القرار سيكون

عاملا ايجابيا ومؤثرا بالقضاء على كثير من التلاعب كما انه يفضلي مع ارض الواقع في ظل ان الرواتب لا بد ان تقل عن ألف وخمسمائة ريال وهذا الاجر الشهري الذي تتحدث عنه شامل بدل السكن كما انه توجه من وزارة العمل ممثلة بوزير العمل الذي يرأس كذلك مجلس ادارة المؤسسة نحو الاخذ بالمبادرة الى الغرف التجارية السعودية وحث رجالها للتعاون مع وزارة العمل في السعودية ورفع دخل المواطن بحيث لا يتم تعيين موظفين سعوديين في القطاع الخاص باقل من الف وخمسمائة وهذه الامور تعكس الرغبة والتفاعل لانطلاق من الامر الملكي بالتوجه في دعم وتحسين دخل المواطن وبالاخص لمن هم ذوو مداخيل منخفضة.

فيما يخص رفع الحد الأدنى للاجر الشهري الخاضع للاشتراك في معاشات التأمينات من ١٢٠٠ ريال إلى ١٥٠٠ ماذا يعني ذلك بالنسبة للشركات والمؤسسات؟

رفع الحد الأدنى ستقوم به المؤسسة اتوماتيكيا بدءا من ١٤٢٧/١/١ لمن يخضع من الشركات والمؤسسات للمتقويم الهجري و ١/١/٢٠٠٦م لمن يتبع التقويم الميلادي للشركات بحيث ان كل السعوديين المسجلين في المؤسسة سترفع الاجور الشهرية الخاضعة لاشتراكه الى ١٥٠٠ ريال كحد أدنى وسيطالب صاحب العمل بزيادة الاشتراك على هذا الاساس، بحيث اذا كان صاحب العمل لديه عمال سعوديون

مسجلون لديه باقل من ١٥٠٠ ريال في محرم ١٤٢٧هـ او في يناير في ٢٠٠٦م سترفع مياشرة الى ١٥٠٠ ريال دون الرجوع الى صاحب العمل وسيطالب باداء الاشتراكات على هذا الاساس، وليس له خيار في ذلك ولكن لابد التفرقة بان ذلك يندرج على الاجر الشهري الخاضع للاشتراك.

وماذا عن رفع الحد الأدنى لمعاشات الورثة بنسبة ١٥٪؟

لدينا الحد الأدنى حاليا في النظام الحالي ١٥٠٠ ريال وبالتالي يأتي الرفع الى ١٥٪ ليصبح ١٧٢٥ ريال اما معاشات الورثة لدينا فانه يحكمها الحد الأدنى وهو ١٧٢٥ ريال ولكن كل فرد من افراد الورثة كذا ضمن له ٣٠٠ ريال ولكن سيرتفع الحد الأدنى كذلك ١٥٪ وكذلك الامة سينتفع وبالتالي فان جميع

كيفية تجديد الاتعكاس والمردود الاقتصادي المستفاد بعد رفع النسبة بالنسبة لمشتري المؤسسة العامة للتأمينات

الاجتماعي؟

هناك قاعدة اقتصادية تقول بأنه لو ماتصن دخل الفرد المتوسط او المتدني فان ذلك سينعكس على مصروفاته ووضع الاقتصاد والاجتماعي وهي في النهاية لمصلحة الاقتصاد الوطني ولكن لو كانت الزيادة لأصحاب الدخل الكبير ربما تتجه لخصائبات التوفير في البنوك والاستثمار ولذلك فإن المواطنين الذين شغلهم الزيادة ستعكس على تحسين المستوى المعيشي.

هذه الزيادات كيف ترونها بالنسبة للمؤسسة وادائها

المستقبلي؟

المؤسسة وضعتها الاقتصادية قسوي جدا واستثماراتها كبيرة ومشاريعها الاستثمارية مستمرة وحسب آخر احصائية في الاسهم المحلية فان محفظتنا في الاسهم المحلية تصل التكلفة باقل من ٢٢ مليار ريال وقيمتها السوقية بنحو ١٢٥ مليار ريال وذلك من خلال احصائية الشهر الماضي وهذا جزء من استثمار اتنا في المؤسسة وهذا يعكس متانة استثمار اموال المؤسسة وهذا جانب من الجوانب حيث ان المؤسسة لديها استثمارات عقارية ولديها تعامل مع البنوك ومؤسسة النقد واستثمارات في جميع المجالات ونحن لا نتردد نهائيا عن الخول

المصدر : عكاظ

التاريخ : 27-08-2005 العدد : 14245

الصفحات : 8 المسلسل : 42



الحميد

في اي مشروع استثماري محلي اذا كان مجديا اقتصاديا وله منفعة للوطن.

هذه القرارات الصادرة مانا عن تأثيرها على نظام تباين المنافع المعمول به حاليا.

ليس له تأثير اطلاقا بل ان كل هذه الامور تكمل بعضها البعض ولاشك ان هذه القرارات ستكف الصندوق مبالغ الا ان ذلك لن يكون له تأثير على اداء المؤسسة وقوتها.

كيف ستكون اليه رفع الحد الأدنى بالنسبة لصاحب العمل.

ستطلب من صاحب العمل بان الاشتراكات التي يؤديها عن العاملين السعوديين لديه لاتبني على اقل من اجر الف وخمسمائة ريال بحيث سيقوم صاحب العمل بسديد الاشتراكات على هذا الاساس ١٥٠٠ ريال ونحن بذلك نتكلم على المستقبل وليس هناك اترجيحي بحيث يبدأ ذلك من ٢٠٠٦/١/١م و١٤٢٧/١/١هـ

وقد اعطينا اشعاعا لصاحب الاعمال بحيث يحتاط تلكه وميزانية مؤسسته كون ذلك سيقدم كثيرًا من المواطنين وتحمي حقوقهم في القطاع الخاص كما اننا نعتقد وبشكل غير مباشر ستساعد على سعودة الوظائف في القطاع الخاص.